

: أسباب الفساد

الفساد ليس ظاهرة حديثة، وليس مقتصرًا على البلدان النامية دون المتقدمة، و من غير الممكن معرفة مدى انتشار الفساد بشكل دقيق في منطقة و مقارنتها بأخرى، و إنما يتم ذلك في الغالب بشكل تقليدي، فمعظم أعمال الفساد تتم بسرية، و نادراً ما يتم الكشف عن هذه العمليات بسهولة.

1. عوامل و أسباب انتشار الفساد :

تختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد و انتشاره ، فالعوامل التي تساعد على نموه في الدول النامية تختلف إلى حد ما عن العوامل المساعدة على نموه في الدول المتقدمة ، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، و علاوة على ذلك فإن قدرًا كبيراً من الفساد في الدول النامية تشارك فيه الدول الصناعية بصورة مختلفة ، فالتنافس بين الشركات متعددة الجنسيات متمركزة في غالبيتها في الدول المتقدمة على صفقات أعمال دولية، يدفع بهذه الشركات إلى دفع رشاوى ضخمة للمسؤولين الحكوميين للدول النامية للفوز بهذه الصفقات، ولم تساهم سياسات التحول نحو الديمقراطية و الأخذ بسياسات السوق في التخفيف من نمو هذه الظاهرة بل على العكس من ذلك تماماً ساعدت على نموه . يبدو أنه من الصعب اختزال الظاهرة (الفساد) في عامل بعينه أو حتى مجموعة عوامل بعينها.

و تتعدد أسباب الفساد و تختلف حدتها من مجتمع لآخر تبعاً لطبيعة البيئة و العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و نتناول أهم الأسباب فيما يلي:

1. الأسباب الاقتصادية :

أ- **تحقيق منفعة:** يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق منافع من خلال التعامل مع الإدارة العامة ، و قد يكون الفساد وسيلة هامة لتحقيق ذلك كالحصول على معلومات لبعض الصفقات التي يسعى القطاع الخاص للحصول عليها، كما قد يسعى للتعاقد مع الحكومة في أحد عقود التوريد، أو الحصول على امتياز أو قرض مصرفي ... و قد تكون الرشاوى و مدفوعات الفساد هي الطريق إلى تحقيق هذه المنافع المرجوة من هذه الصفقات .

ب- **تجنب نفقة:** كما قد يكون وسيلة لتجنب النفقات التي يجب أن يتحملها الأفراد ، مثال ذلك ما قد يدفعه أحد الممولين لمحصل الضرائب لخفض المبلغ المستحق عليه كضريبة أو تجنبه.

: أسباب الفساد

ج- **انخفاض مستوى الدخل:** إن انخفاض دخل مرتكب الجريمة بالمقارنة بمستوى التضخم والأسعار المحلية ، يعجز معها على إشباع حاجاتها المعيشية فيلجأ إلى الرشوة أم الاختلاس .

د- **البطالة والفقر:** يعتبران من أهم العوامل التي تدفع إلى الجنوح إلي الجريمة وإتيان عوامل الفساد، حيث أن البطالة تعني عدم وجود دخل مشروع من العمل فيتجه الشخص إلى وسائل غير مشروعة كالسرقة.

هـ- **النظام الاقتصادي المنتهج:** من خلال النموذج الاقتصادي المطبق قد يتيح أحياناً ويزيد فرص الفساد لاسيما في المجتمعات التي تمر بمراحل التحول الاقتصادي حيث تصبح قيم آليات اللبرالية الاقتصادية التي لم تترسخ بعد بما فيه من الكفاية ستاراً يخفي العديد من جرائم الفساد ووسيلة يمتطيها البعض لارتكاب هذه الجرائم، مستغلين ما تتيحه هذه القيم و الآليات اللبرالية من فرص و إغراءات .

و- **المنافسة الدولية حول المشاريع:** ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة، تؤدي إلي انتشار جريمة الجاسوسية الاقتصادية، خاصة في مجالات الصناعة.

ز- **احتكار السلطة الاقتصادية:** ينجم عن تركيز السلطة الاقتصادية في الكيانات الاحتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي و امتلاكها هامشاً تقديرياً واسعاً في القرارات التي تتخذها، مع ضعف الرقابة المساءلة عليها، سواء كانت هذه الكيانات مملوكة للدولة أو هيئات اقتصادية أو مملوكة للقطاع الخاص . **ففي الحالة الأولى** تكون المشروعات و الهيئات الاقتصادية العامة عرضة للفساد بيدد مواردها و إمكانياتها (المملوكة أصلاً للمجتمع) و تحويلها إلى ثروات خاصة لمن يريدها، و **في الحالة الثانية** يكون الاقتصاد بأكمله أو قطاعات منه عرضة للسيطرة الاقتصادية التي يكون ضحيتها المواطن (المستهلكين) الذين يشكلون جانب الطلب على ما تنتجه المنشآت الخاصة المحتكرة .

ح- **الغش في المعاملات الاقتصادية:** يوجد الفساد الذي يصيب المعاملات الاقتصادية في البيع و الشراء و المبادلة في الأسواق، حيث يسود الغش و التلاعب و عدم الوفاء بالعهود و الإخلال بالاتفاقيات و العقود . فهذا النوع من الفساد لا يرتبط فقط بالسلطة الاحتكارية، وإنما بانهيار منظومة الثقافة والضوابط و القواعد المتعارف عليها الحاكمة لمصادقية المعاملات و المبادلات.

2. الأسباب الاجتماعية: من أهمها:

ا- **ضعف الوازع الديني:** لقد كانت العقيدة الإسلامية متصلة بحياة الفرد المسلم النفسية والخلقية، والحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، فكانت الجريمة نادرة

أسباب الفساد :

الوقوع، وإن وقعت فإن آثارها سرعان ما تتلاشى وتنتهي في مهدها نظراً لقوة تمسك المجتمع بعقيدته الإسلامية، و إن ضعف الالتزام بالعقيدة الصحيحة وبرز الانحراف في المجتمع الإسلامي حيث أصبح التسابق نحو الشهوات الذاتية، والرفاهية الشخصية، أمراً واضحاً، حتى أصبح كثير من أفراد المجتمع لا يهتم إلا الحصول على المال في طريق مشروع أو غير مشروع ، حلال أم حرام .

ب- **ضعف الدور التربوي للأسرة:** كما هو معلوم فإن الأسرة هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع ، وصلاحها يعني صلاح المجتمع وفسادها يعني فساد المجتمع ، وقد أعطى الإسلام دوراً كبيراً في تكوين أسرة صالحة ولكن للأسف ما نراه هو نشوء بعض الأسرة المنحرفة مما يؤدي إلى إنشاء جيل منحرف السلوك يهيئ له الفرصة في ارتكاب المفاصد نظراً لقصور رب الأسرة والمرأة في تربية أولادهم التربية الصحية .

ت- **تداعي الدور التربوي للمؤسسة:** المدرسة هي المؤسسة التربوية بعد الأسرة في بناء المجتمع، ولعل أن الضعف الذي تعاني منه المدرسة في عصرنا هذا جعل المدرسة تبتعد عن دورها في المجتمع.

ث- **ضعف الأجور والمرتبات:** من أسباب الفساد أيضاً تدني الأجور وضعف المكافآت في القطاع العام ، خاصة في الدول العربية والإسلامية ، مما يشكل دافعا لأخذ الرشاوى وسيكون سبباً لكل التصرفات المخالفة والتي مكنته من تعظيم دخله .

ج- **بيروقراطية التنظيم الإداري:** الفساد يفضح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه ما تتسم به هذه البيروقراطية من ردائل التسلط و التحكم و الاستعلاء ، كما أن الفساد يغطي رقعة القصور الثقافي الذي لم يفلت منه الموظف العمومي ولا المواطن صاحب الخدمة على حد سواء، وهو قصور ثقافي لم يستوعب بالقدر الكافي حتى اليوم فكرة أن الدولة ملتزمة بأن تؤدي للفرد من خلال مرافقها العامة خدماته على النحو المطلوب، وفي وقت معقول، دون أي مقابل غير ما يدفعه الفرد من ضرائب أو رسوم ، وجهل الأفراد بحقوقهم التي يجب توفيرها من قبل الدولة.

ح- **جهل المواطن بحقوقه:** عندما يكون الإنسان جاهلاً فإنه يكون أكثر استعداداً لاستغلال وظيفته للحصول على المال من أجل الرشوة أو سرقة المال العام ، كما أن الإنسان الذي لا يعرف الإجراءات اللازمة لإنجاز معاملته يكون أكثر عرضة لاستغلال الموظف الفاسد الذي يقوم باستغلال جهله للحصول على المال منه مقابل إنجاز معاملته بسرعة بالرغم من أن واجب هذه الموظف شرح وتعريف المراجعين بالمطلوب من إجراءات لإتمام المعاملات، وذلك من الضروري نشر الوعي لدى المواطنين بحقوقهم بأن تقدم لهم الخدمة من قبل الموظف هو واجب وحق حتى لا يتم استغلالهم من الموظفين الفاسدين، وهذا النوع من الفساد يمثل أخطر أنواع الفساد، لأنه يتغلغل في الثقافة و البنية الإجتماعية ، فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين

: أسباب الفساد

السلوكيات النزيهة و الفاسدة، و الأخلاقيات القومية و غير القومية ، مثل هذا النوع من الفساد هو الذي يرتبط بالواسطة و المحسوبية و المحاباة و هو الذي يخلخل الضوابط الإجتماعية فيوسع من قبول المجتمع و تسامحه مع الممارسات و القيم الفاسدة و غير الشريفة ، ويزيد من نزعة أفراده للتغاضي عنه.

خ- **ضعف هبة القانون:** القانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض من جهة و تنظم علاقاتهم بسلطة الدولة من جهة أخرى، ويهدف القانون إلى حماية حقوق الأفراد وتمتعهم بالحريات الأساسية و تحقيق مفهوم المساواة، وتخضع جميع سلطات الدولة و الأفراد للقانون، وعلى الدولة أن لا تتعسف باستخدام سلطاتها من أجل الحد من حقوق و حريات الأفراد، بل لا بد أن تعمل على تنميتها و أن تضمن الحماية لها. و أن سيادة القانون تعلق على سلطة الحكومات .

أما إذا كان الأمر غير ذلك فهذا يؤدي إلى انعدام هبة القانون. حيث يسود الاعتقاد بأن القانون هو ليس السبيل لتحصيل الحقوق أو حماية الناس. بل أن الحماية و تحصيل الحقوق يأتي من مصدر القوة ، ولاشك أن شيوع مثل ذلك الاعتقاد يتحقق لدى الكبار (الشخصيات المسؤولة الكبيرة) الذين يضربون عرض الحائط بالقانون.

د- **التمييز العنصري والجهوي :** لا تزال هناك بعض المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء التي يمارس بينها التمييز العنصري على أساس اللون أو الجنس أو الدين أو المنشأ الجغرافي للبشر الأمر الذي يؤدي إلي تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيولد لديها الرغبة إلى الانتقام من المجتمع بصفة عامة والأثرياء بصفة خاصة ومن ثم تتجه إلي ممارسة الفساد للحصول على مصدر للدخل.

ذ- **عدم الاستقرار الاجتماعي:** يعود عدم الاستقرار الاجتماعي، إلى عدم تطبيق النظام الاجتماعي العادل، ولعل تنوع الثقافات والعادات والقيم التي لا تتماشى مع المنهج الحقيقي، إلى ظهور الفوارق الاجتماعية عملت على تغذية مظاهر العنف الاجتماعي، والتي سهلت من ازدياد معدلات الجريمة بسبب التفاوت الطبقي في مجتمعاتنا.

3. **الأسباب السياسية:** يمكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي إلى حدوث الفساد خاصة في المجتمعات الفقيرة والنامية، وإن كانت المجتمعات المتقدمة هي الأخرى غالبا ما تشهد حالات فساد سياسي متعدد تكشف عنها الفضائح المالية لبعض رؤساء الدول أو الحكومات أو الوزراء أو رؤساء الأحزاب أو أعضاء البرلمان والذين يلجؤون إلي استغلال المراكز السياسية والثقة الممنوحة من النظام الحاكم لارتكاب أفعال الفساد خلال فترة السلطة السياسية .

: أسباب الفساد

وقد يرجع الفساد إلى التنافس على السلطة السياسية ولجوء بعض المتنافسين عليها إلى وسائل غير مشروعة ، وقد ترجع إلى الاستبداد السياسي للنظام الحاكم، كما يمكن أن تكون طبيعة العلاقات الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد من العناصر والأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفساد خاصة في الدول النامية فضلا عن تزاوج السلطة مع الثروة وتشابك المنافع المادية بين الحاكم أو الوزراء والمسؤولين السياسيين وكبار رجال المال والأعمال والاستثمار المحلي والأجنبي.